الفصل الخامس

الاتجاهات السياسية لشطري اليمن على طريق الوحدة

- اتفاق تعز(١٥ سبتمبر ١٩٨١م).
- لقاء عدن، بين قيادتي شطري اليمن ونتائجه (٢ ديسمبر ١٩٨١م).
- نتائج أعمال اللجنة الوزارية والمجلس اليمني، (٨٢-١٩٨٣م).
- نتائج المباحثات بين قيادتي شطري اليمن، (٨٤- ١٩٨٥م).
- تشققات إيديولوجية داخل الحزب القبلي في اليمن الجنوبي.

obeikandl.com

obeikandl.com

الاتجاهات السياسية لشطري اليمن على طريق الوحدة

كان عام١٩٨٠م بداية مرحلة تاريخية جديدة من العلاقات السياسية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وفي خضم فاعلية عودة العلاقات بين شطري اليمن إلى وضع أفضل مما كانت عليه. كان الفضول الصحفي يبحث عن ما حدث وما سيحدث بين الشطرين.

وأجري حديث مع علي عبد الله صالح، ورداً على سئوال، "[١]" حول العلاقات بين شطري اليمن، وعن العقبات التي حالت دون تحقيق الوحدة ؟، وعن الضغوط الخارجية ؟، ومسألة تقاسم السلطة ؟، قال:" .. لا حديث اليوم عن العقبات التي تقف أمام مسيرتنا الجادة، في سبيل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، لأننا نعمل على تذليلها وتجاوزها مع الأخوة في الشطر الجنوبي من الوطن، ولم يحدد في أي وقت مضى موعد لإعلان الوحدة، لأن قضية هامة ورئيسية مثل قضية إعادة الوحدة تحتاج إلى إعداد دقيق وترتيب لكل الأمور والسياسات، ومع ذلك فإننا نعمل من أجل تقريب ذلك اليوم العظيم، والحمد لله على أنه لا توجد أية عقبات أمامنا". وأضاف، " إن الشعب اليمني في الشمال والجنوب، هو الذي سوف يحدد شكل وماهية دولة الوحدة وكيفية تحقيقها من خلال دستور دولة الوحدة، الذي سيحدد شكل رئاسة الدولة."

وفي خطاب للرئيس علي عبد الله صالح، في يونيو١٩٨٠م"[٢]"، استعرض موقف اليمن الشمالي من مبدأ إعادة الوحدة، أشار بالقول: " إن إعادة توحيد شطري بلادنا هو أمر حتمي، وإننا وأشقاءنا في الشطر الجنوبي نعمل على بلوغ هذا الهدف

---

١) مجلة الحوادث – بيروت، العدد(١٢٢٠) تاريخ ٢١ مارس ١٩٨٠م. انظر أيضاً: بومبات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص٣٧٤.

٢) خطاب الرئيس علي عبد الله صالح بمناسبة ذكرى ١٣ يونيو الصحيحية، صحيفة الثورة– صنعاء(١٤/٦/١٩٨٠م)

العظيم.وليس أدل على ذلك من تبادل الزيارات بيننا من حين لآخر." وتناول في خطابه مسألة الديمقراطية حيث قال: " إن إيماننا بالديمقراطية التي نعتبرها ضمانة للاستقرار واستمراراً للتنمية والرخاء والازدهار." وأضاف:".. وفي سبيل تعميق هذه التجربة أصدرنا قرارنا بتشكيل لجنة الحوار الوطني، والتهيئة للمؤتمر الشعبي العام".

وتناول مسألة التقارب من خلال الإصلاحات السياسية حيث أضاف في خطابه.." إننا انطلاقاً من حرصنا الشديد على سلامة تجربتنا التعاونية الناجحة.. وتجربة المجالس البلدية، نعمل على أن تخضع دوما للتقييم بحيث نستطيع أن نضع أيدينا على السلبيات أولاً بأول، ونتلافاها، وحتى تكون تجربتنا بحق.. وسيلة لتحقيق هدفنا الكبير في بناء مجتمع الخير والتقدم والتعاون.. والوحدة."

لقاء (عدن) بين قيادتي شطري اليمن ونتائجه (٢ديسمبر ١٩٨٠م):-

كان من نتائج لقاء رئيسي شطري اليمن في الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى ٢ديسمبر١٩٨١م في عدن، إبرام اتفاقات عديدة، على طريق إعادة توحيد الأرض، كما تم الإعلان عن تكوين المجلس اليمني، من أجل هدف توسيع آفاق التعاون والتنسيق بين شطري اليمن في كل المجالات انتصاراً لتحقيق المصلحة العليا للشعب اليمني في إعادة توحيد اليمن أرضاً وشعباً وتم الاتفاق على الخطوات التالية:-

أولاً:- في إطار التنسيق بين القيادتين، حيث ينشأ مجلس من رئيسي شطري اليمن يسمى" المجلس اليمني" ويمارس الاختصاصات التالية:-

- متابعة سير تنفيذ اتفاقيات الوحدة بين شطري الوطن والإشراف على أعمال لجان الوحدة، والاطلاع على ما اتفقت عليه لجان الوحدة، وما ترفعه من تقارير إليه، عن نتائج أعمالها والمصادقة على ذلك وإصدار التعليمات والتوجيهات الكفيلة بتنفيذ ما تمت المصادقة عليه.

- الاطلاع على تقارير السكرتارية المتعلقة بسير خطوات الوحدة والصعوبات التي تعترضها، وكذا قضايا التنسيق والمشاريع المشتركة، وإصدار التعليمات والتوجيهات التي من شأنها إزالة الصعوبات وتوفير كافة التسهيلات والإمكانيات

اللازمة لتحقيق وتنفيذ كل ما تم ويتم الاتفاق عليه في جميع المجالات.واستعراض كل ما يهم الشطرين من قضايا داخلية وخارجية، والاتفاق على ما ينبغي اتخاذه من إجراءات بصددها. وتشكل سكرتارية للمجلس اليمني على أن يتبع السكرتارية، مكتب في صنعاء ومكتب في عدن.

-ونظام المجلس اليمني، يتمثل بصفة دورية مرة كل ستة أشهر، ويحق له الاجتماع متى كان ذلك ضرورياً، وتنعقد اجتماعات المجلس في إحدى العاصمتين اليمنيتين بالتناوب أوفي أي مكان آخر في اليمن وتنشأ لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من:-

- رئيسي الوزراء أو من ينوب عنهما، وزيري الخارجية، والداخلية، والتنمية، والتربية والتعليم، ورئيسي هيئتي الأركان العامة للقوات المسلحة.
- وتمارس اللجنة الوزارية المشتركة الاختصاصات التالية:
- الإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة، والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين، وتقديم التقارير والدراسات والمقترحات إلى المجلس اليمني، مع تنفيذ المهام الموكلة إليه من قبل المجلس اليمني، والإشراف على تنفيذ اتفاق١٣يونيو١٩٨٠م الموقع عليه من قبل الرئيسين.

ثانياً :- التعاون الاقتصادي: تم الاتفاق على التنسيق في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطرين، وإعداد خرائط مشتركة في المجالات الجيولوجية والمائية، وإعمال البحث والتنقيب عن المعادن والمياه في المناطق المتجاورة في الشطرين. واتفق على إنشاء جهاز مشترك لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية والصناعية المشتركة بين الشطرين، ودراسة مصادر المياه. ووضع دراسات اقتصادية لاستثمار بعض الأودية الزراعية المتخصصة في الشطرين. وكذلك توحيد أجهزة وسبل الإرشاد الزراعي في الشطرين. ودراسة إنشاء جهاز مشترك لتسويق المنتجات الزراعية في كلا الشطرين.واتفقا على تنفيذ طريق الوحدة(إب- قعطبة – دكيم)، وتنفيذ الطرق الأخرى التي تربط بين شطري اليمن. وفي إطار التنسيق التعاوني، واتفقا على بناء مستو صفات مشتركة على الأطراف لخدمة القرى المتجاورة، تحدد مواقعها لجنة مختصة من الشطرين. ووضع خطة مشتركة للقضاء

على الأوبئه ومكافحة الأمراض المستوطنة وتواصل الجهود، وتبادل الخبرات في الرعاية الصحية الأولية.

ثالثاً: - الجانب الإعلامي والثقافي والتربوي: ولما لهذه المؤسسات من أهمية كبيرة فقد اتفقت قيادتا شطري اليمن على العمل بإنشاء مدارس مشتركة في الأطراف، والسماح لطلبة الشطرين، الالتحاق في أقرب مدرسة إلى محل الإقامة سواء كانت واقعة في الشمال أو الجنوب.

واتفقا على تكليف لجنة الثقافة والتربية والإعلام بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم في الشطرين للقيام بتوحيد المناهج ووضع المفردات الخاصة بالمواد الاجتماعية، مع وضع الترتيبات لاتخاذ الإجراءات العملية لإيجاد نوع من التخصص والتنسيق في عملية تطوير التعليم العالي والفني، وتكثيف اللقاءات وتبادل الخبرات في هذا المجال، وتكليف أجهزة الإعلام في شطري اليمن لعمل برامج مشتركة إذاعية وتلفزيونية تذاع في وقت واحد من صنعاء وعدن في هذه الأجهزة.. تتناول الأسس التاريخية للوحدة اليمنية والاتفاقيات، والمشاريع المشتركة، والتعريف بالمواقف البطولية والتاريخية والنضالية للشعب ضد حكم الأئمة في الشمال والاستعمار في الجنوب، مع تعريف المواطنين بوطنهم اليمني.

رابعاً:- التنقل بين شطري اليمن:- اتفقا على إحقاق الحق لكل مواطن من مواطني الشطرين، والانتقال من شطر لآخر بالبطاقة الشخصية العادية طبقاً للشروط والضوابط الواردة في الاتفاقية الموقعة بين وزيري داخلية الشطرين في ١٢ يونيو ١٩٨٠م.

خامساً:- وفي إطار التنسيق في السياسة الخارجية:- اتفقت القيادتان على المستوى العربي، بتوحيد الموقف في مساندة ودعم القضية الفلسطينية من أجل الوصول لإقامة دولة فلسطين المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ومواصلة العمل لإسقاط اتفاقية كامب ديفيد، ودعم الوحدة اللبنانية وعروبتها، وإسقاط مشاريع تقسيم لبنان إلى كيانات طائفية، ودعم ومساندة دول المواجهة مع العدو الصهيوني، ورفض أشكال التواجد العسكري الأجنبي وجعل المنطقة منطقة سلام وأمن واستقرار.

واتفقا على مساندة كافة الجهود المخلصة لتحقيق التضامن العربي المعادي للصهيونية والإمبريالية، واتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وأية دولة تسهم في دعم الكيان الصهيوني. والوقوف ضد كافة التكتلات والأحلاف السياسية والأمنية، والعسكرية المرتبطة بالاستعمار القديم والجديد بكافة أشكاله، وصوره، والتي يكون من شأنها فتح المجال للنفوذ والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، والمساس بالسيادة الوطنية والأهداف القومية، والتنسيق المشترك بشأن المساعدات العربية النزيهة وإشراك الرأسمال العربي الحكومي والخاص بقصد الحصول على تمويل المشاريع للتنمية الاقتصادية في اليمن، وفقا لقوانين الاستثمار السارية في اليمن.مع إقامة علاقات طبيعية مع كل الدول العربية على أساس الاحترام المتبادل، واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية والمساس بالسيادة الوطنية، والأ هداف القومية. والتنسيق المشترك بقصد توحيد المواقف السياسية في المؤتمرات والمحافل العربية والدولية.

وعلى الصعيد الدولي:- اتفقا على مساندة سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي ومعارضة السياسة الإمبريالية التي تستهدف تصعيد سباق التسلح وتقويض الانفراج الدولي، ومساندة نضال الشعوب المكافحة من أجل التحرر والتقدم الاجتماعي المستقل وحقها في استغلال ثرواتها ومناهضة الصهيونية والعنصرية والفاشية. والتمييز بين الأعداء والأصدقاء على أساس المواقف الوطنية اليمنية والعربية والدولية، ودعم حركة عدم الانحياز باعتبارها عنصراً ايجابياً في العلاقات الدولية وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين."[1]

من خلال قراءتنا لمحتوى الاتفاقية نلاحظ أنها انطوت على أمرين أساسيين: -

الأول:- أن العلاقات بين شطري اليمن أصبحت أكثر تقاربا مع تنازل الشطر الآخر عن تحفضاته السابقة، وبالتالي كان الطرح مبنياً على موضوعية تامة من خلال تكوين المجلس اليمني الأعلى، ومبدأ التعاون الثنائي في التخطيط

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص١٢٧-١٣٣.

الاقتصادي وتنفيذ المشاريع المشتركة. وأعمال التنقيب على المعادن، وتنفيذ طريق الوحدة البري الذي يربط بين الشطرين" بين قعطبة ودكيم"، والتنقل بين الشطرين.

الأمر الثاني:- فيما يتعلق بالتنسيق في العلاقات الخارجية، واتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية واقتصادية ضد الدول المتعاونة مع إسرائيل. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، ماهي التدابير والإجراءات التي سوف تتخذ ضد هذه الدول، والتي ترتبط مصالح شطري اليمن معها؟ .

والإشكالية هنا هو المألوف بالصياغة في الاتفاقيات العربية- العربية، فالشعور بالضعف تجاه القضايا العربية والإسلامية، تفرز مفاهيم عامة لا توافق الواقع الغالب على الذات أو الشخصية العربية المقهورة والمتقوقعة بين الشجب والاستنكار فقط. وهذا ما ينطبق على الاتفاقية في طرحها لتوحيد المواقف في السياسة الخارجية، ومهما كان الأمر فقد أقرت هذه الاتفاقية مبدأ الحوار الفعلي الواضح والتمهيد للوصول للأهداف التي تم التخطيط لها من قبل قيادتي شطري اليمن. وأرست تقليد تبادل الزيارات لإذابة الحاجز النفسي بين المفهوم الإيديولوجي في الجنوب والمغايرة له في الشمال.

وانطلاقاً من منطق الاتفاق بتكوين" المجلس اليمني" والاجتماعات الدورية بين كل من عدن وصنعاء، فقد التقى رئيسا شطري اليمن في إطار اجتماع المجلس اليمني والذي عقد بمدينة تعز، في الفترة من(٥-٦ مايو١٩٨٢م) واتفقا على:- عدم التدخل من قبل أي شطر في شؤون الطرف الآخر، ونبذ العنف في العلاقة بين الشطرين، وحل المشاكل سلمياً، وتنفيذ اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م، والالتزام بكامل بنوده نصاً وروحاً، وتنفيذ الخطوات العملية لضمان واستقرار الشطرين. وعلى أن تجتمع سكرتارية المجلس اليمني لمتابعة مهامها المنصوص عليها في اتفاق عدن."[١]

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص١٣٨. انظر، يوسف خوري: المشاريع الوحدوية العربية، (١٩١٣-١٩٨٧م) دراسة وثائقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٨م، ص ٥٠٨-٥١٠.

نتائج أعمال اللجنة الوزارية والمجلس اليمني(١٩٨٢-١٩٨٣م):-

سكرتارية المجلس اليمني هي الجهاز المناط به الإعداد، والتحضير لاجتماعات المجلس اليمني الأعلى واللجنة الوزارية المشتركة. وقد عقدت السكرتارية دورتها الأولى في عدن، في الفترة من"٢ إلى ٤ سبتمبر ١٩٨٢م"، كما عقدت جلستها الثانية في الفترة من "٩ إلى ١٠ نوفمبر١٩٨٢م" في صنعاء، ورأس الوفد اليمني الشمالي، وزير الدولة لشئون مجلس الشعب، ومثل اليمن الجنوبي سكرتارية هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى. وفي الدورة الثانية، تم الاتفاق على إعداد مشروع لائحة لتنظيم عمل سكرتارية المجلس. وفي عدن تم عقد أعمال الدورة الثالثة لسكرتارية المجلس اليمني، ومهدت لاجتماع اللجنة الوزارية المشتركة، لدورتها الأولى في عدن، ومثل اللجنة الوزارية لليمن الشمالي، عبد الكريم الأرياني رئيس مجلس الوزراء، ومثل اليمن الجنوبي، علي ناصر محمد، الأمين العام للجنة المركزية رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس الوزراء في الفترة من" ٢٩ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر ١٩٨٢م" واتخذت القرارات التالية:-

- التنقل بين الشطرين حيث التزمت اللجنة الوزارية بتنفيذ الاتفاق الذي أبرم بين وزارتي داخلية الشطرين، من رجال الأمن عند الأطراف المشتركة، على أن تباشر أعمالها في النصف الأول من عام١٩٨٣م.

- أقرت اللجنة الوزارية المشتركة وضع تشريع موحد ينظم أعمال الشركات وأقرت وضع نظام مالي ومحاسبي، كما تم إقرار تنظيم هيكل الأجور والمرتبات. والاتفاق على إحاطة الوزراء المختصين في الشطرين لمتابعة أعمال الشركات والتعرف على نشاطاتها المختلفة، والتزام مجالس إدارة الشركات بالتوجيهات الصادرة عن الجمعيات التأسيسية وتكليف تلك الجمعيات بممارسة دورها الفعلي في التوجيه والإشراف، والمراقبة المستمرة لنشاطات الشركات. وتم إقرار منح إعفاء الشركات من تبادل المعلومات، ضماناً لتوظيف هذه الإعفاءات والمزايا في

أغراضها المحددة في اتفاقيات التأسيس ووفقاً لقوانين الاستثمار المعمول بها في الشطرين.

- وتم الاتفاق على منح الأفضلية لتسويق السلع ذات المنشأ اليمني. وتشجيع التبادل التجاري بين الشطرين واتخاذ إجراءات فنية لقيام هيئة فنية يمنية موحدة، للمواصفات والمقاييس، وإلغاء جميع الرسوم التي تجبى على السلع ذات المنشأ اليمني، تحت أي اسم والتي يتم تسويقها بين الشطرين بما في ذلك عوائد الطرقات، وتكلف اللجنة الوزارية المشتركة وزيري التخطيط والتنمية في الشطرين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ما تضمنه الاتفاق الموقع عليه من قبلها في ١٣ يونيو١٩٨١م.وتشكل لجنة فنية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المشتركة. وتم البحث عن تمويل لمشروع طريق الوحدة"اب- قعطبة- دكيم".

خامساً:- أقر تكليف لجنة التربية والثقافة والإعلام بمتابعة اللجان الفرعية في مجال الإدارة التربوية والتاريخ والآداب، والجغرافيا، وفقاً لما أقرته لجنة التربية والثقافة والإعلام في اجتماعها بصنعاء في الفترة من ٩-١١ نوفمبر١٩٨١م. وأقر تشكيل لجنة فنية برئاسة وزيري الزراعة في الشطرين لدراسة إمكانيات التعاون والتنسيق في المجالات الزراعية."[١]"

وفي هذا الإطار صدر بلاغ صحفي أكد على أن نتائج اجتماعات اللجنة الوزارية تعد انتصاراً تاريخياً للشعب اليمني، وذكر البلاغ أن اللجنة استعرضت النشاطات الوحدوية التي تمت خلال الفترة الماضية، وفي سبيل تعزيز وترسيخ دعائم هذه النتائج التي تحققت. فقد كان لهذه التطورات أثرها البالغ في الأمن والسلام، وثمن البلاغ الدور الذي قامت به اللجنة الوزارية المشتركة تجاه الموقف اليمني الموحد، تجاه القضايا القومية وأهمها قضية فلسطين والغزو الصهيوني للبنان.

وفي الفترة من منتصف أغسطس وحتى العشرين منه ١٩٨٣م، عقدت الدورة الأولى للمجلس اليمني، واستعرض الرئيسان المنجزات من خلال اللجنة الوزارية المشتركة وما حققته لجان الوحدة.

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص١٤٠- ١٤٧.

واستعرض الرئيسان الأوضاع العربية، وخلال هذا اللقاء كان من أبرز ما تصدره جدول أعمالهما منا قشة ما توصلت إليه لجان الوحدة تنفيذاً لاتفاقيات الوحدة المبرمة بين الشطرين بدءاً باتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، وانتهاء باتفاقية عدن، وأشاد الرئيسان بالجهود التي بذلتها اللجنة الوزارية في اجتماعها الأخير وكذا ما توصلت إليه لجان الوحدة، وفي مجال التنسيق الاقتصادي بين الشطرين أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لما تم تحقيقه من خطوات وما قامت به المؤسسات المشتركة في مجالات السياحة، والنقل البري والبحري وغيرها من الأنشطة الاقتصادية وأكدا على أهمية توسيع التنسيق الاقتصادي بين الشطرين وتنميته ليشمل القطاعات الاقتصادية لشطري اليمن، باعتبار ذلك ركيزة أساسية للبناء الوحدوي المنشود.

وشكل الرئيسان لجنة مشتركة خاصة برئاسة كل من الأخوين، عبد الكريم الأرياني، رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة الدائمة، وعبد الغني عبد القدر، عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية لدراسة ما تم الاتفاق عليه من قبل لجان الوحدة، ووضع الإجراءات العملية لتنفيذ ما يمكن تنفيذه في جميع المجالات."[1]

وفي السابع من سبتمبر٨٣م، عقدت الدورة الخامسة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى، حيث وقفت أمام المواضيع التي تضمنها الاتفاق الموقع عليه من قبل اللجنة الوزارية، والمصادق عليه من قبل المجلس اليمني في دورته الأخيرة. وواصلت أعمالها في دورتها السادسة في الرابع من فبراير ١٩٨٤م. وفي هذا اللقاء تم بحث عدد من القضايا التي تهم التعاون والتنسيق بين الشطرين، ومتابعة تنفيذ الخطوات التي اتخذت بهذا الشأن. وفي الفترة من (١٥-١٧ فبراير١٩٨٤م)، عقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثانية في عدن، برئاسة رئيسي شطري اليمن، واطلع الرئيسان على التقرير المقدم إليهما من سكرتارية المجلس اليمني الأعلى، والذي احتوى على ما تم إنجازه منذ انعقاد الدورة الأولى للمجلس في مختلف مجالات

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص، ١٦١- ١٦٤.

التنسيق والتعاون."[1] وصادق الرئيسان على التوصيات التي قدمتها السكرتارية في تقريرها وكلفاها بمتابعة التنفيذ."[2] وبهذا الصدد ناقش الرئيسان الخطوات البناءة في تسهيل انتقال المواطنين بين شطري اليمن بالبطاقة الشخصية. وحثا الجهات المختصة على الدفع بهذه العملية، وعلى صعيد نشاط الشركات المشتركة استعرض الرئيسان ما تم تحقيقه من إنجازات في خدمة التطور الاقتصادي لشطري اليمن، وأكدا على أهمية شمول التنسيق في ميدان الأبحاث والدراسات العلمية والتقنية في مجال التنقيب عن المعادن والثروات الطبيعية في شطري الوطن.وفي ختام الدورة، عبر الرئيسان عن ارتياحهما لما تحقق خلال هذه الدورة من إنجازات على صعيد إعادة وحدة شطري اليمن."[3]

لقد لازمت مرحلة الدورة الثانية للمجلس اليمني روح التفاؤل وانهزام الإحباط النفسي الذي ظل مسيطراً على كل العلاقات بين النخب السياسية في الداخل والخارج والمرتبط بصورة أو بأخرى باتجاهات سياسة اليمن الجنوبي، أو الشمالي، لأنها. أي الإحباطات- وليدة شعور سياسي وليس حضاري، فالحضارة صفة مشتركة بين أبناء اليمن شماله وجنوبه، بينما السياسة فكرة تأصلت بمعيار المصلحة الفوقية للنخبة السياسية وبالتالي يكون زوالها سريعاً، لقد ارتأت السياسة تمرير ما يمكن تمريره من مقتضيات الوفاق الوطني، وارتأت الجماهير عودة الغائب إلى الواقع عودة الشطر إلى كماله لتنسجم الأمة اليمنية في بناء اليمن الجديد الذي عانى من التمزق والتشطير، فكانت الضغوط الشعبية على رئيسي شطري اليمن بالدفع المستمر نحو إعادة الوحدة اليمنية.

نتائج المباحثات بين قيادتي شطري اليمن (٨٤-١٩٨٥م):-

---

١) صحيفة الثورة- عدن، ١٨/٢/١٩٨٤م.

٢) عبد الرحمن يوسف بن حرب: من وثائق الوحدة اليمنية، مرجع سابق، ص١١٧.

٣) نفس المرجع:ص١١٨-١٢١.

في الأول من مارس١٩٨٤م، بدأت في تعز اجتماعات الدورة السابعة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى وتم مناقشة الكيفية التي سيتم على ضوئها تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعات الدورة الثانية للمجلس اليمني الأعلى، واستعرضت في جلساتها المواضيع المطروحة بجدول أعمالها والمتعلقة بالبدء بمتابعة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع التنموية والاقتصادية والتربوية وغيرها من المشاريع المشتركة بين شطري اليمن والتي نصت عليها قرارات المجلس اليمني الأعلى في ختام أعمال دورته الثانية التي عقدت في عدن.وتم خلال هذه الدورة مناقشة المواضيع المدرجة في جدول أعمالها، حيث توصلت السكرتارية إلى نتائج إيجابية بما يكفل تنفيذ كافة الخطوات والقرارات الصادرة عن اجتماعات الدورة الثانية للمجلس اليمني في دورته التي عقد ت في عدن."[١]

وفي الفترة من منتصف يوليو إلى الثامن عشر منه ٨٤م، عقد ت في صنعاء الدورة الثامنة وناقشت عدداً من المواضيع المدرجة بجدول أعمالها. وأعدت تقريراً مشتركاً للجنة الوزارية عن مستوى تنفيذ مختلف القرارات، ومشروع اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال السكرتارية، كما أعدت السكرتارية جدول أعمال الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة المقرر عقدها في عدن، واتسمت أعمال الدورة بالمناقشات المستفيضة والتقييم لما تم تنفيذه من الاتفاقات السابقة."[٢]

لقد مهدت سكرتارية المجلس اليمني إلى عقد اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لشطري اليمن لدورتها الثانية في عدن. برئاسة رئيسي وزراء شطري اليمن للفترة من ٦الى٧ أغسطس ٨٤م، حيث اطلعت اللجنة الوزارية على تقرير سكرتارية المجلس اليمني الأعلى عن مستوى تنفيذ قرارات دورتها الأولى، ومشروع لائحة تنظيم أعمال السكرتارية ومشروع القرارات والتوصيات المقدمة إليها من قبل السكرتارية واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات الهادفة إلى تطوير مجالات التعاون والتنسيق في المؤسسات اليمنية المشتركة.ودرست اللجنة الوزارية

---

١) اليمن الموحد: مصر سابق، ص١٧٧-١٨١.

٢) نفس المرجع، ص١٩٠.

المشتركة إمكانية إقامة عدد من المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الشطرين وأعطت توجيهاتها للجهات المختصة للبدء بإعداد الدراسات في هذا الشأن حتى يمكن وضعها موضع التنفيذ كما أعربت اللجنة الوزارية المشتركة عن ارتياحها للجهود التي بذلت من أجل إعادة طباعة كتاب التاريخ اليمني الموحد للصفين الخامس والسادس الابتدائي، وضرورة البدء في تدريه في العام الدراسي ٨٤/ ١٩٨٥م كخطوة أولى على طريق توحيد المناهج التعليمية في الشطرين، وأقرت اللجنة الوزارية المشتركة اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال سكرتارية المجلس اليمني حتى يتم المصادقة عليها من قبل المجلس اليمني في دورته القادمة، وأكدت اللجنة عزمها على تعزيز وتطوير التنسيق والتعاون في مختلف المجالات بين الشطرين."[1]

وفي الفترة من (١٢-١٥ نوفمبر٨٤م)، عقدت سكرتارية المجلس اليمني الأعلى دورتها التاسعة في صنعاء، واستعرضت أعمال التنسيق بين الشطرين، ومجمل المهام التي أنجزتها اللجان المختلفة لتنفيذ الاتفاقيات الوحدوية بين قيادتي الشطرين. وفي ختام الدورة وضعت جداول أعمال الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى. وفي ديسمبر من نفس العام عقد المجلس اليمني الأعلى دورته الثالثة في صنعاء، واستعرض المجلس مجالات التنسيق المقترح في الشطرين في قطاع النقل والمواصلات، السلكية واللاسلكية، ودراسة إمكانية إنشاء صندوق يمني يختص بالمساهمة في تمويل المشاريع المشتركة. وفي هذا الصدد تم تسمية أعضاء اللجنة المشتركة الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد.

وفي إطار التنسيق بين الشطرين في السياسية الخارجية استعرض المجلس تطورات الأوضاع العربية والدولية، وأكد على أهمية الحرص على التضامن العربي وتوحيد الجهود والإمكانيات وتسخيرها لخدمة قضاياه، وأن يكون للإجماع العربي دوره، والتزامه لمواجهة المؤامرات التي يدبرها الأعداء. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أكد المجلس على ضرورة الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص١٩٠.

ودعا المجلس إلى الانسحاب الكامل للقوات الصهيونية من كل الأراضي اللبنانية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ودون شروط.وعبر المجلس عن قلقه تجاه الحرب العراقية الإيرانية، كما أكد على ضرورة الحفاظ على منطقة البحر الأحمر، وجعلها منطقة سلام وخالية من القواعد العسكرية الأجنبية، وبعيدة عن التنافس والصراع الدوليين. وأعرب المجلس عن تمسكه بسياسة عدم الانحياز ومساندة الجهود التي تبذل في سبيل تقوية حركة عدم الانحياز وشمول دورها، كافة المجالات الدولية خاصة في ميدان الحفاظ على السلام الدولي وتخفيف حدة التوتر التي تعيشها العلاقات الدولية، والحد من التسابق في التسلح النووي وفي إقامة نظام دولي اقتصادي عادل ومنصف يفي بحماية حق الشعوب في استثمار مواردها والاستفادة من خيراتها، ويهيئ لها سبل امتلاك التكنولوجيات الحديثة وتحقيق التبادل الحر المتكافىء.وأكد المجلس على أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي وعلى الدور الذي يجب أن تلعبه لتحقيق مسؤولياتها في مختلف المجالات التي أنشئت من أجلها.وأقر المجلس الإنجازات التنموية في كلا الشطرين. وفي ختام أعمال دورته الثالثة عبر عن ارتياحه لما تحقق بين دورتي المجلس من إنجازات على صعيد إعادة وحدة شطري اليمن، والنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها اللقاءات الأخوية الثنائية بين المسئولين في الشطرين أثناء انعقاد هذه الدورة مؤكداً على استمرار بذل الجهود المشتركة في سبيل تحقيق إعادة الوحدة."[1]

على الرغم من أن اجتماع المجلس اليمني في دورته الثالثة لم يضف شيئاً جديداً، إلا أنه كرس استمرارية تبادل الزيارات، والمعلومات، وكان الأمن السياسي لشطري اليمن، يقوم بمهامه تجاه من يسمون بالماركسيين في الشمال، واليمين الانتهازي في الجنوب، ويقف خلف القضبان الحديدية في سجون شطري اليمن العشرات من السياسيين، ويبقى الإطار الخارجي للرؤى الفعلية لقادة شطري اليمن، عليه بريق وحدوي أخاذ، بينما يسيطر الأمن السياسي على أجهزة التربية

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص١٩٤-١٩٧.

والتعليم، والجامعة، حيث كانت تجري فحوصات دقيقة عن كل طالب جنوبي يلجأ إلى الشمال، عن توجهاته السياسية، ونشاطاته وعلاقاته بالآخرين.

وكذلك الحال في اليمن الجنوبي، وكان الخوف من الآخرين، صفة لازمت النشاط الوحدوي، منذ البداية، وكانت القرارات التي تم مناقشتها وإقرارها، شكلية لا ترقى إلى الواقع الفعلي. لكنها كانت ضرورية لإعادة الود من جديد بعد حرب ١٩٧٩م.

لقد كانت اللقاءات الوحدوية منذ مطلع الثمانينات عاملاً من عوامل عودة الاطمئنان وخاصة التجار الذين كانوا يتخوفون من الزحف الأحمر، نحو الشمال، فأرست اللقاءات والقرارات والتوصيات، مقدمات لها قيمتها وفي إطار اللقاءات والزيارات المتبادلة بين مسئولي شطري اليمن، قام رئيس اليمن الشمالي في١٩ من شهر يناير٨٥م، بزيارة ودية لليمن الجنوبي، وانتقل رئيسا الشطرين إلى تعز وعقدت الدورة العاشرة بسكرتارية المجلس اليمني في العشر الأواخر من شهر إبريل ٨٥م، حيث استعرضت السكرتارية أعمالها، ونتائج أعمالها، ونتائج أعمال اللجان الوحدوية في مختلف المجالات وفقاً للاتفاقيات الوحدوية وقرارات المجلس اليمني الأعلى. وأعدت برنامجاً زمنياً لاجتماعات لجان الوحدة، واللجان الفنية المشتركة تشتمل على عدد من الزيارات واللقاءات المتبادلة بين المسؤلين في الشطرين على المستوى الحكومي وعلى صعيد المؤسسات الشعبية.

وفي٢١أغسطس انتهت الدورة الحادية عشرة لسكرتارية المجلس اليمني الأعلى، وناقشت في دورتها كافة الترتيبات الخاصة بانعقاد الدورة الثالثة للجنة المشتركة.ومهدت الدورة الثانية عشرة التي عقدت في ديسمبر لعقد اجتماع لجنة الوزراء الذي انعقد في الفترة من (١٠ الى١٢) ديسمبر، في دورتها الثالثة، حيث اطلعت اللجنة الوزارية المشتركة، في صنعاء، على قرارات دورتها الثانية وكذا قرارات الدورة الثالثة للمجلس اليمني الأعلى. وعلى مشروع القرارات والتوصيات المقدمة إليها من قبل السكرتارية، وكذلك ما تم تحقيقه وإنجازه من خلال

اللقاءات، وتبادل الزيارات التي تمت بين عدد من مسئولي الشطرين في مختلف الوزارات.والمؤسسات والمحافظات."[1]

وبحثت اللجنة الوزارية عدداً من المواضيع وأقرت جملة من القرارات والتوصيات الهادفة إلى تطوير مجالات التعاون والتكامل الوحدوي بما يكفل تحسين الأداء لأعمال الشركات والمشاريع اليمنية المشتركة وكذا التنسيق في مجالات تنموية جديدة منها قطاعا النقل والمواصلات، وفي المجال الاقتصادي والمالي، والزراعة، والتجارة وتوسيع النشاطات المشتركة الثقافية والتربوية والتي تتميز بها وحدة التراث والثقافة. وأقرت اللجنة الأنظمة واللوائح الخاصة بالشركات والمشاريع المشتركة، واختتمت اللجنة الوزارية المشتركة دورتها الثالثة لتؤكد إيمانها بالخطوات الوحدوية، وتطوير مجالات التنسيق والتعاون في شتى الميادين، وقدرت كل الجهود التي بذلت في نجاح النتائج التي توصلت إليها سكرتارية المجلس اليمني الأعلى ولجان الوحدة واللجان الفنية."[2]

وفي ديسمبر من عام١٩٨٥م عقد المجلس اليمني الأعلى اجتماعاً في صنعاء برئاسة علي عبد الله صالح رئيس اليمن الشمالي، وعلي ناصر محمد، رئيس اليمن الجنوبي. وبحثا عدداً من المواضيع المتعلقة بالخطوات الوحدوية. واتخذ المجلس عدداً من القرارات والتوجيهات الهادفة إلى مزيد من العمل في توسيع التنسيق وتبادل الزيارات على المستويين الحكومي والشعبي، وفي إطار التنسيق والتشاور بين الشطرين في السياسة الخارجية، واستعرض المجلس الأوضاع العربية والدولية."[3]

لقد كانت الفترة الزمنية من عام"٨٤-١٩٨٥م" فترة حاسمة، وتبدو أنها أقلقت مضاجع المعارضات للوحدة، في شطري اليمن، وقد فرض على عبد الفتاح إسماعيل التوجه إلى موسكو عام١٩٨٠م، وبدأت القوى المعارضة للعمل الوحدوي

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٢١٧.

٢) المصدر نفسه: ص٢٢٥.

٣) نفس المصدر، ص٢٢٨.

في اليمن الجنوبي تعمل بنشاط وإلحاح تجاه الاتحاد السوفيتي لإعادة عبد الفتاح إسماعيل، إلى اليمن الجنوبي، من أجل عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه سابقاً. كما تخوف المعارضون في اليمن الشمالي من ترجيح الموقف الوحدوي بين الشطرين، وبدأ العمل بنشاط محموم بمحاولات للإطاحة برئيس الجمهورية، علي عبد الله صالح، ولم يفلح الانقلابيون في تحقيق أهدافهم..

تشققات إيديولوجية داخل الحزب القبلي في اليمن الجنوبي:-

كان من مقدمات الانشقاق السياسي للحزب الحاكم في اليمن الجنوبي، هو خلفية تكون الحزب. ويستعرض أنصار الجبهة القومية، الموقف السابق لإحداث الانشقاق."[1]"

وفي تقديرنا أن أسباب الانقسامات تتمثل بالاتي:-

- الانفراد بالسلطة منذ أواخر نوفمبر ١٩٦٧م، وعزل القوى الاجتماعية التي كان في مقدورها الإسهام الفعلي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ثم عزل قوى سياسية هي جزء أساسي من الحركة الوطنية في اليمن الجنوبي.
- تبني الماركسية اللينينية كنظرية وإيديولوجية الحزب، متجاوزة لحركة الواقع الموضوعي، وغير متطابقة معه، ثقافياً وحضارياً، ويرى أنصار الجبهة أن هذه المحطة الفكرية خلقت جواً من العزلة بين الحزب الحاكم والشعب، وتحول الحزب إلى قوة قهرية يمارس الإرهاب الفكري والبدني على مخالفي الحزب في الرأي.
- تأكيد النزعة الانفصالية بين شطري اليمن تحت دعاوى وهمية. مرة باختلاف النظامين الاجتماعيين ومرة بإيجاد وحدة الأداة، ومرة ثالثة ببناء التجربة الاشتراكية في الشطر الجنوبي من اليمن، كأنموذج أمثل يحتذي به.
- البحث عن تحالف سياسي وعسكري خارج نطاق اليمن والوطن العربي.

---

١) منشور رقم"٣" صادر عن: أنصار الجبهة القومية، ١٣ يناير ١٩٨٦م في عدن، " الحدث – والمستقبل"، ص٥٩.

ويبدو أن الاختلاف والانشقاق يعود إلى طبيعة التركيبة السياسية للحزب الاشتراكي، فالفصائل السياسية ظلت داخل الحزب الاشتراكي لها جذورها. وقواعدها. وإحدى هذه القواعد الهامة هي الجبهة القومية بفكرها وممارساتها.

وتحلل "حميدة نعناع"، الموقف بالقول، "[1]" إن الحزب بمقاييس الحزب لم يبن بشكل كامل.فعلى سبيل المثال لم يعرف هذا الحزب الجديد معنى الانضباطية المتعارف عليها في حزب ماركسي لينيني، بل كان يعيش في إطار ليبرالية ضارة أحياناً، فالخلافات داخل المكتب السياسي أو المؤسسات الحزبية تتسرب إلى الخارج، والتهديدات أو الصراعات في الخارج تجد طريقها إلى مؤسسات الحزب، وبدلاً من أن يكون الحزب أداة تنظيم بديلة للهياكل التقليدية من قبلية، ومناطقية، وبدلاً من أن يكون أداة الربط السياسي بين المناضلين كبديل للتنظيمات السابقة أصبح هو الوعاء الذي كرست فيه القبلية والعشائرية والعصبية التنظيمية".

ولما كان الشعور لدى قادة الحزب بأن البناء الحزبي مازال هشا ويحتاج إلى مداخلات تنظيمية جديدة لذلك أقيمت مدارس تنظيمية سميت بمدارس النجم الأحمر، تقوم بتربية البدو تربية ماركسية بعيداً عن أسرهم. وتم طرح شعار تطهير المدينة من أمراض البرجوازية بواسطة الريف، وأعلن قادة الحزب تطبيق الفكر الاشتراكي، وطبقاً لمبدأ سيادة البروليتاريا، واستولوا على وسائل الإنتاج بالقوة." وبما أن وسائل الإنتاج المتطورة، في الزراعة معدومة في الريف اليمني، فقد صودرت الحيوانات من ثيران، وبغال، وحمير، باعتبارها وسائل إنتاج."[2]

وتلاحظ الباحثة" حميدة نعناع"، أن من أغرب التحديث الإداري الذي ابتكره الحزب هو مهاجمة الإدارات بكل المؤسسات، وطرد الموظفين من إداراتهم لكونهم يحملون في إنتاجهم آثار برجوازية، قد تعيق العمل الثوري الذي تبناه قادة الحزب.لقد كانت القاعدة القبلية ضرورية للتوازن السياسي في الحكم،

---

١) حميدة نعناع: الصراع الدامي في عدن، بيروت، دار المستقبل العربي، ط١، ١٩٨٨م، ص٣٣.

٢) حميدة نعناع: مرجع سابق، ص٣٤.

وأصبحت عبر سنوات نشأة الحزب مصدر قوة، وعبر مرحلة الثورة الثقافية التي قادها سالم ربيع علي، نلاحظ، أنها بدأت بتصفيات دموية على طريقة، ماوتسي تونغ، فقد تم استدعاء شخصيات هامة من الدبلوماسيين والقياديين في الخارج بحجة" ضرورة التحاقهم بدوره لإعادة تثقيفهم". وأثناء رحلة داخلية نسفت الطائرة وذهب ضحية الحادث أكثر من مائة شخص."[1]"

وبقدر ما كانت الشعارات براقة، بقدر ما كانت بعيدة من الواقع وتناقضاته، ومعضلاته، وهو ما دفع الكثير من القياديين السياسيين للوقوف في وجه سالم ربيع لانفراده بالسلطة. وكانت علاقات علي عنتر وعلي سالم البيض، في تحالف ضمن سالم ربيع علي، في مواجهة عبد الفتاح إسماعيل ورجاله، وفي الوقت الذي اتخذ فيه عبد الفتاح إسماعيل موقفاً محدداً من سالم ربيع ومجموعته، جرت في اللحظات الأخيرة عملية تبادل مواقع، حيث وقف صالح مصلح وعلي سالم البيض ضد سالم ربيع وهذا ما ساعد على الإطاحة به، ونجح عبد الفتاح، وتم له دمج الفصائل الحزبية التي كانت في تحالف مع الجبهة القومية وتشكل الحزب الاشتراكي اليمني. وشكل عبد الفتاح إسماعيل مع محسن الشر جبي محوراً، بينما مثل علي عنتر، وعلي ناصر، محوراً آخر ضده.

وبحكم الصراع وتركيبية الحزب، والعلاقات القروية، والقبلية، بين قادة الحزب، لجأ كل طرف من الطرفين إلى أسلوب الدسائس، والتقارير، والمؤتمرات، بنفس الطريقة التي صنعت ضد سالم ربيع علي. وتم إبعاد عبد الفتاح إسماعيل إلى موسكو. وأعدم صالح مطيع، الذي كان وزير خارجية سالمين، بتهمة التآمر والعمالة لدولة أجنبية." وهي تهم كانت جاهزة في الأدراج، والملفات.. أعدم صالح مطيع بسبب تقرير قدمه آنذاك صالح منصر السيلي، وزير الداخلية إلى الحزب، متهماً فيه صالح مطيع بالخيانة العظمى."[2]"

---

١) كان ذلك الحادث المروع(في ٣٠ إبريل ١٩٧٣م).

٢) حميدة نعناع: مرجع سابق، ص٤٨.

وفي خريف عام١٩٨٣م، توجه علي عنتر إلى موسكو، والتقى بعبد الفتاح إسماعيل، واصطلحا وتحالفا معاً ضد علي ناصر محمد. وفي نهاية مايو١٩٨٤م، أسند مجلس الشعب الأعلى في اليمن الجنوبي، ثلاثة مناصب وزارية لثلاثة من أنصار عبد الفتاح إسماعيل، وهم: أحمد محمد القعيطي، وزيراً للدولة، ومحمد سعيد عبد الله، وزيراً للإسكان، ومحمود عشيش، وزيراً للدولة أيضاً، وعاد عبد الفتاح إسماعيل، من موسكو إلى عدن، دون ضجيج إعلامي أو سياسي أو حزبي، وأعلن نبأ العودة رسمياً في شكل بيان مقتضب أذاعه راديو عدن، في ١١ فبراير١٩٨٥م."[١]

وأقر المكتب السياسي تعيينه في منصب سكرتير الدائرة العامة في سكرتارية اللجنة المركزية. وهو منصب استطاع من خلاله السيطرة على الحزب، بحكم خبرته التنظيمية. وفي نفس الوقت اقر المكتب ترقية حيدر أبو بكر العطاس، إلى عضوية المكتب السياسي، ورفع صالح منصر ألسيلي، وعلي شايع هادي، إلى سكرتارية اللجنة المركزية، وثلاثة من أنصار عبد الفتاح إسماعيل. وأصبح خصوم الرئيس علي ناصر محمد، يمثلون أغلبية فيها. وفي تلك الأثناء انتخب مجلس الشعب الأعلى في دورته الاعتيادية" التاسعة عشرة" في الفترة من ١٣ الى١٤ فبراير٨٥م، حيدر أبو بكر العطاس، رئيسا لمجلس الوزراء، بعد أن قدم علي ناصر محمد استقالته وحكومته للمجلس.

وعقب هذه التغييرات بدأت الانتخابات في "قاعدية المنظمات"[٢]، حيث سقطت فيها بعض العناصر الموالية للرئيس. وفي أكتوبر ٨٥م، "[٣]، وجهت الدعوة إلى عقد المؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وهنا ظهر الصراع داخل المؤتمر. وأدرك علي ناصر، أن ترتيبات حزبية وحكومية عديدة، تم إعدادها سراً، وراء الكواليس، وأن الاطمئنان، الذي أدار له ظهره، منذ عودة عبد الفتاح إسماعيل،

---

١) مجلة الوطن العربي(السنة ٩)، عدد(٤٦٧) تاريخ٢٤-٣٠يناير١٩٨٦م.

٢) الدعيس: مرجع سابق، ص٢٢٤.

٣) في الفترة من (١٤-١٧ اكتوبر١٩٨٥م).

في فبراير، لم يكن في محله وأدرك أن القرار سوف ينسحب من يده، وينقل إلى خصومه، وكونه جزءاً من اللعبة على حد تعبير عبد القوي مكاوي، "[1]" منذ أحداث تصفية سالم ورفاقه.

وتمكن عبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر من الحصول على أغلبية مقاعد المكتب السياسي" ١٥ عضواً" وحصل علي ناصر محمد، وأنصاره على أغلبية مقاعد اللجنة المركزية"٧٧ عضواً" بذلك تعتبر جماعة عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر، مسيطرة على أعلى سلطة في الحزب، وهو المكتب السياسي، الذي تشكل في١٦ أكتوبر١٩٨٥م.

ومضى شهران دون أن تدعى اللجنة المركزية الجديدة للاجتماع الأول وتوزيع الصلاحيات فيما بينها، وشهدت شوارع عدن حالة قلق وتوتر طوال الأسبوع الأخير من عام١٩٨٥م. وبدأ علي ناصر محمد اتصالاته، وركزت على تخوفاته من أن الفريق الآخر يحضر انقلابا عليه بالقوة طالباً وساطة سوفييتية للحل السياسي بين الفريقين، وفي الوقت نفسه تحرك أبو بكر باذيب، وعبد الغني عبد القادر نحو الأحزاب الشيوعية العربية، والتحالف الديمقراطي الفلسطيني طلباً للتدخل لمنع الانفجار."[2]"

ومع مطلع١٩٨٦م، قدم إلى عدن وفود من معظم الدول الاشتراكية والعربية، وامتلأ فندق عدن، وفندق الساحل الذهبي، بأكثر من أربعين شخصية كان أبرزها " جورج حبش" و"جورج حاوي" و"نايف حواتمة" واستمرت اللقاءات مع فريقي النزاع أكثر من أسبوع، وغادرت الوفود مطمئنة إلى بداية حل سلمي عبر دعوة المكتب السياسي لعقد جلسة بكامل أعضائه، لحل قضايا الخلاف في العاشر من يناير٨٦م، وبقي جورج حاوي، يواكب قضايا الخلاف، وفشلت الوساطة بحل النزاع مكتفية بموافقة الفريقين على اللقاء للتحاور."[3]"

---

١) عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، مرجع سابق، ص٣١٧.

٢) ناصر قنديل: هكذا تفجر البركان، "عدن ١٣ يناير١٩٨٦م" نشر الحقيقة برس(بدون تاريخ)، ص٢٥.

٣) المرجع نفسه، ص٢٦.

وفجر الموقف عبد الفتاح إسماعيل، ورفاقه، عندما طرح في أول اجتماع عقده المكتب السياسي الجديد اقتراحاً يدعو إلى عدم الجمع بين منصبي الأمانة العامة، ورئاسة الدولة. وكان علي ناصر محمد، يجمع بين السلطتين ويرفض التنازل عن إحداهما مستفيداً من التجارب السابقة التي عاصرها منذ الاستقلال. فاقترح عبد الفتاح إسماعيل، أن يختار علي ناصر محمد، بين منصبينإ رئاسة الدولة، أو الأمانة العامة للحزب."[1]

وألقى علي شايع، عضو المكتب السياسي ورئيس الرقابة الحزبية والمعروف بالولاء المطلق لعلي عنتر، محاضرة في عدن، قال فيها: ".. إن علي ناصر محمد، الأمين العام للحزب يسير في طريق خاطىء، وإن الثورة في حاجة إلى عملية قيصرية."[2]

أثارت هذه المقدمات الاستفزازية، علي ناصر محمد وصحبه، وبدأ يعد عدته، وأصبح الموقف آيلا للانفجار. لقد كانت محاضرة علي شايع بداية الإعداد للانقلاب. ومن مظاهر تلك التحركات، هو ما قام به صالح مصلح، وزير الدفاع، بتشكيل لواء خاص موال لمعارضي علي ناصر محمد، وقام صالح مصلح، بتكليف الطيران باستفزاز بعض الجيران. كان ذلك من أجل تحميل علي ناصر محمد، مسئولية الحرب مع الجيران، وبالتالي يتم التخلص منه والاستيلاء على السلطة.ووصلت أنباء خطة صالح مصلح، إلى علي ناصر محمد، قبل ساعات قليلة من تنفيذها، فاستخدم صفته كقائد أعلى، للقوات المسلحة، ورئيس مجلس الدفاع، في إيقاف تحرك الطيران.

وأقر المكتب السياسي محاسبة وزير الدفاع بعد انتهاء المؤتمر. لكن المكتب السياسي بعد أن انتهى من المؤتمر، لم يقم بذلك. وانشغل علي ناصر محمد، وأعضاء الحزب، والحكومة باللقاءات الجماهيرية التي عقدها لشرح نتائج المؤتمر للشعب في اليمن الجنوبي بهدف تأكيد الشرعية، وكان علي عنتر يتعقب

---

١) عبد الفوي مكاوي: مرجع سابق، ص٣١٩.

٢) مجلة الوطن العربي، (السنة١٠)، العدد(٤٧٣)، بتاريخ"٧-١٣ مارس١٩٨٦م".

خطوات، علي ناصر محمد، ليقوم هو الآخر بزيارات ولقاءات جماهيرية. وقام بالعديد من التجاوزات، ففي زيارته إلى محافظة(المهرة)، وهي منطقة حدودية مع سلطنة عمان، ألقى خطابا هاجم فيه، سلطنة عمان، وهاجم اتجاه اليمن الجنوبي لإقامة علاقات طيبة مع عمان، في نفس اللحظة كان، صالح بن حسينون، وزير المواصلات في اليمن الجنوبي، موجوداً في سلطنة عمان، حاملاً رسالة إلى السلطان قابوس، تتعلق بدعم العلاقات الثنائية بين البلدين.

وعلم السلطان قابوس بأمر خطاب علي عنتر، فأعلن للوفد اليمني الاستياء. وقال إن ما جاء في رسالة رئيس الدولة من اقتراحات لتوثيق العلاقات الثنائية، معاكس تماماً لما أعلنه نائب رئيس الدولة علي عنتر. وأبدى السلطان قابوس كل الاستياء من اختيار علي عنتر لمنطقة متاخمة لحدود عمان ليهاجم فيها السلطنة. وقال السلطان للموفد اليمني: "..لقد احترت فمن أصدق رئيس الدولة أم نائبه؟"، كان علي عنتر يهدف من خطابه إلى إحراج علي ناصر محمد، وإبرازه بموقف الضعيف الذي لا تحترم تعهداته الدولية. كما كان يهدف إلى إعلان تحديه لعلي ناصر، ودفعه إلى الصراع."[1]

تشير "حميدة نعناع"[2]، أن وزير الدفاع صالح مصلح أعد انقلابا، ضد علي ناصر محمد، وكانت كلمة السر في العملية المعدة هي(الهجوم الإسرائيلي)، ومن أجل تنفيذ العملية الانقلابية، عمد صالح مصلح، إلى منح إجازات لمعظم العناصر، التي يخشى انضمامها إلى علي ناصر محمد، في الجيش، بهدف إبعادها عن مسرح العمليات، ضماناً لعدم صدامها مع قواته أو حمايتها لعلي ناصر. وتسربت معلومات إلى علي ناصر محمد، تؤكد أن عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر، سوف يستغلان فرصة انعقاد اللجنة المركزية لتفجير الأوضاع، إذا لم يؤخذ بكل طلباتهما،

---

١) العدد نفسه.

٢) حميدة نعناع: مرجع سابق، ص٥٥.

وهذه الطلبات هي ببساطة تعني تجريد علي ناصر محمد، من سلطاته كلها، على أن يتولى عبد الفتاح، أمانة الحزب، ويتولى علي عنتر الرئاسة."[1]

وفي التاسع من شهر يناير١٩٨٦م، عقد المكتب السياسي الجديد اجتماعه الأول لمناقشة اختصاص السكرتارية وتوزيع المناصب، وفي الاجتماع قدم عبد الفتاح إسماعيل، جدول أعمال مؤلفاً من(١٥نقطة)، كانت تعني نهاية علي ناصر محمد، وتجميد حركة أنصاره، ومنها:" إعادة الانتخابات في عدد من المنظمات الحزبية، باعتبار أن هناك عناصر تم إسقاطها خلافاً للضوابط التي أقرها المكتب السياسي، بعد أن كانت الدورة الانتخابية قد انتهت. ومحاسبة مجموعة من العناصر القيادية التي مارست الإرهاب، في المنظمات القاعدية، وقيادة المظاهرات المسلحة"."[2]

ومن النقاط أيضاً اتهام علي ناصر محمد، بتعطيل أعمال الهيئات الحزبية. وقد عرضت هذه النقاط على الأعضاء، وتم تأكيدها من قبل علي سالم البيض، وعلي عنتر، وصالح منصر السيلي، ورفع الاجتماع، على أن يواصل اجتماعاته يوم الثالث عشر من يناير١٩٨٦م، وكما كان محدداً للاجتماع، كانت أيضاً ساعة الصفر، وتم إبلاغ أعضاء المكتب السياسي بضرورة الحضور في الموعد لمقرر، وفي نفس الوقت دعيت القيادات العسكرية العليا للاجتماع في مقر وزارة الدفاع لمناقشة سبل مواجهة، إنزال إسرائيلي في عدن، في سياق ترجمة التهديدات الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأنظمة العربية التقدمية."[3]

وبدأ علي عنتر وجماعته بالإعداد للإطاحة بعلي ناصر محمد عقب الاجتماع في التاسع من يناير، وخطط صالح مصلح للعملية حيث وضع خطة لقيام مناورة عسكرية، كان الهدف منها سحب الدروع من المحافظات، والألوية، وتركيزها في العاصمة بحجة المشاركة في المناورة لاستخدامها في الخطة الانقلابية المحدد

---

١) حميدة نعناع: مرجع سابق، ص٥٧.

٢) المرجع نفسه، ص٥٨.

٣) ناصر قنديل: هكذا تفجر البركان، مرجع سابق، ص٧٩.

لها" ١٣ من يناير٨٦م، " وسربت الاستخبارات العسكرية الموالية لعلي عنتر شائعات تهدف إلى جمع القوات غير الموالية لها لاستخدامها في الانقلاب تحت ستار المواجهة للهجوم الإسرائيلي.

واكتشفت مخابرات علي ناصر، خطة الانقلاب، وكانت تقضي إطلاق الرصاص على علي ناصر أثناء قدومه بسيارته لحضور المكتب السياسي المحدد له "١٣يناير"، وتصفية رفاقه داخل قاعة الاجتماع، وقام علي ناصر بإبلاغ مؤيديه، وطلب منهم عدم الذهاب إلى الاجتماع قبله، وإنما الذهاب معه. "[1]"

ويروي الموقف عبد القوي مكاوي.[2]" أنه في صباح ١٣ يناير ٨٦م، حوالي الساعة العاشرة والربع صباحاً، كانت هناك سيارة مرسيدس سوداء، خاصة بعلي ناصر محمد، تقف في المكان المخصص لها في مبنى اجتماع المكتب السياسي في " التواهي" حيث أرسلها علي ناصر محمد إلى هناك مع مرافقيه وحرسه الخاص دون أن يذهب معهم، ليوحي لبقية أعضاء المكتب السياسي وخاصة عبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، بأنه موجود داخل المبنى.

وقد اعتاد علي ناصر، عند دخوله مكان الاجتماع أن يبقى قليلاً في مكتب سكرتير العلاقات الخارجية، عبد الغني عبد القادر، ثم يمكث قليلا في مكتب أبوبكر باذيب، سكرتير العلاقات التنظيمية في الحزب في الجهة اليمنى من المبنى، وهو الأمر الذي أوهم معارضيه فعلا بأنه موجود في أحد هذين المكتبين، في نفس الوقت كان، علي ناصر، قد ترك عدن وتوجه إلى أبين، في الساعة التاسعة صباحاً، أي قبل ساعة ونصف تقريباً من انطلاق أولى رصاصة."

ومن هنا كان يخطط لإصدار بيان إحباط مؤامرة انقلابية ضده، ثم بدأ الأمر بدخول اثنين من حراس علي ناصر محمد، إلى قاعة المكتب السياسي، بينما كان أعضاؤه مجتمعين، وكان أحد الحارسين يحمل حقيبة وكان الآخر يحمل "ترس" شاي.

---

١) مجلة الوطن العربي: السنة العاشرة، العدد(٤٧٣) الجمعة٧-١٣ مارس١٩٨٦م.

٢) عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين: مرجع سابق، ص٣٢٢.

وكانت الخطة أن يضع كل منهما ما يحمله، ثم يبدآن في إطلاق النار من آ آلياتهما الرشاشة، لكن الذي حدث هو أن أحد الأعضاء الموجودين قال للحارس" كان الشاي في السكرتارية"، وهنا ارتبك الحارس، وتعجل الحارس الآخر، فبدأ في إطلاق النار من مكان قريب في القاعة وبشكل مباشرعلى علي عنتر، فأخرج صالح مصلح مسدسه، وأطلق النار على الحارس. لكن الحارس كان أسرع منه، فأطلق عليه النار، فقط على الفور، بعد ذلك بدأ الحارسان يطلقان النار بشكل عشوائي وكان البعض من أعضاء المكتب السياسي قد انبطحوا على الأرض مستخدمين مسدساتهم. وسرعان ما امتد القتال إلى جميع الغرف وردهات المبنى بين حراس الأعضاء الموجودين، وحراس علي ناصر الذي كان يزيد عددهم على ثلاثين حارساً."[١]"

وقد روى ناصر قنديل في كتابه" هكذا تفجر البركان"، روايتين، الأولى، عن لسان الأمين العام للحزب الاشتراكي، علي سالم البيض، تكاد تكون نفس رواية مكاوي، مع اختلاف بسيط، بان الحارس " حسان"، بدأ بإطلاق النار مباشرة على علي عنتر، الذي كان واقفاً منتظراً للامين العام، ثم تناول الحارس الآخر مهمة تصفية الآخرين. والرواية الثانية، عن لسان، سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد نفس الرواية. إلا انه استطاع الخروج مع بعض رفاقه. ويعلق " محمد علي الشهاري، "[٢]"..في يوم١٣يناير١٩٨٦م، تحولت الخلافات في القيادة إلى محاولة للتخلص وفق الأساليب القسرية، من قبل قسم من الشخصيات القيادية، في الحزب، والدولة.وبالنتيجة وقعت اليمن الجنوبية، في هوة ألازمة السياسية، ودارت في عدن ومدن أخرى اصطدامات مسلحة، قتل أثناءها شخصيات بارزة بعضها أعضاء في المكتب السياسي، واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، ولحق ضرر جسيم بمجال الإنتاج المادي والجيش. وهاجر بضعة ألوف من اليمانيين المغرر بهم، والمضللين من البلاد، وبشكل رئيسي إلى اليمن الشمالي. وفر من جمهورية

---

١) المرجع نفسه: ص٣٢٣.

٢) محمد علي الشهاري: نظرة في بعض قضايا الثورة، القاهرة، مكتبة مد بولي، ط١، ١٩٩٠م، ص١٨١.

اليمن الديمقراطية الشعبية أيضاً علي ناصر محمد الذي كان على رأس الحزب والدولة."

لقد كان يوما مشئوماً، ووقعت الحرب الأهلية و استمرت اثني عشر يوماً. ويعلق الشاعر اليمني محمد الشرفي، في قصيدته"عدن.. الكارثة.. والسؤال الكبير":

" لسنا كما قيل من سبأ أو معين
وأن الذي جاء في جبة الأنبياء.
ومن جاء في بزة المصلحين
ومن يدعي أنه في اليمين.
ومن قال: نحن مع الكادحين
ومن قال: أنا مع الثائرين.
تساووا جميعاً.. على أنهم
دمى كالدمى.. في يد اللاعبين."[1]

وتحول الصراع قبلياً وكل قبيلة بدأت تبحث عن نفسها في السلطة وذلك بسبب انتماءات المتصارعين: قبيلة يافع، ينتمي إليها صالح مطيع، وزير الخارجية السابق، والذي لقي مصرعه في زنزانته- قبيلة الضالع: وينتمي إليها، علي عنتر، وقد قتل في أحداث١٣ يناير١٩٨٦م. – حضرموت: وينتمي إليها، حيدر أبوبكر العطاس، وصالح منصر السيلي، وعلي سالم البيض."[2]

وبالفعل لقد كان الصراع الأخير بين تيارين، أبين، وشبوة، وتيار الضالع، ولحج، وردفان، متحالف مع حضرموت. ويمكن القول إن المعركة حسمت لصالح قبائل حضرموت ولحج والضالع، وردفان، ويقول علي ناصر محمد: "إن التكتلات داخل حزبنا لم تتسم يوماً من الأيام بطابع مبدئي، حتى وان كانت في مظهرها كذلك، لكنها كانت ومازالت ذات طبيعة قائمة على أسس العلاقات الاجتماعية

---

١) محمد الشرفي: مجلة اليمن الجديد- صنعاء، عدد يوليو١٩٨٦م، ص١١٨-١٣٠.

٢) عبد الفوي مكاوي: مرجع سابق، ص٣١٩.

المتخلفة، وهذا ينطبق تماماً على تكتلات، علي سالم البيض، وحيدر ابوبكر العطاس، وصالح منصر السيلي، كما أن الانقلاب الذي جمع كل هؤلاء قبل الأحداث في موقعة واحدة لم يكن ذا طابع وطني أو تقدمي، بل كان ذا طابع قبلي مناطقي، لأنه لا يعبر عن محتوى وشكل التركيب والتكوين السياسي والاجتماعي للحزب الاشتراكي اليمني ولا يستند إلى مبادئه."[1]

والشيء الذي يؤكد ذلك هو شخصية علي عنتر، فهو بحكم منصبه الذي وصل إليه في الحزب، وفي السلطة كوزير للدفاع، ثم نائب لرئيس الدولة وعضو في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، فقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وعندما بعث إلى موسكو في دورة أركان حرب، أرسل معه مرافق لتسجيل المحاضرات وقراءاتها له، ولم يستطع أن يتقدم كثيراً.

لقد قذف الرفاق بعضهم ببعض بكل أنواع السباب، والشتائم، والاتهامات، وصدر عن إذاعة عدن يوم١٣يناير، بأنه تم تنفيذ حكم الإعدام في عبد الفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وصالح مصلح، وعلي سالم البيض، وآخرين من العملاء والمنحرفين.

وبعد ثلاثة أيام من الأحداث أعلن راديو عدن أيضاً باسم القيادة الجماعية، قرار تنحية علي ناصر محمد، وأحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد، وأبوبكر باذيب، وآخرين، بسبب جرائمهم في حق الشعب، وتآمرهم على شرعية الحزب الاشتراكي اليمني.. وترددت موسكو والعديد من الأحزاب الشيوعية الأخرى في اتخاذ موقف معاد، لأي من الجهتين المتصارعتين، ثم اتجهت موسكو ومعها الأحزاب الشيوعية الأخرى، بالوقوف إلى جانب القيادة الجماعية الجديدة.

وظهر نفس اليوم قتل ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي داخل المبنى، وهم علي عنتر، علي شايع هادي، وصالح مصلح قاسم.ومعهم اثنان من معاونيهم هما علي اسعد مثنى، مدير مكتب الأمين العام، وعلي صالح ناشر، سكرتير المكتب السياسي. وقتل عبد الفتاح إسماعيل، وهو في طريقه إلى السفارة الروسية.

---

١) حميدة نعناع: الصراع الدامي في عدن، مرجع سابق، ص٣٧.

ومن أبرز الخلافات بين علي ناصر محمد وعلي عنتر، أن كلاً منهما حاول أن يحشد اكبر عدد من أبناء قبيلته داخل الجيش. والحس القبلي هو الذي سيطر على هذه الرموز، التي كانت متأثرة بالعمل الثوري لا بالفكر من خلال الأعمال الانتحارية ضد الاستعمار الإنجليزي.

فمن الواضح أن الحشد الرئيسي الذي استند عليه علي ناصر محمد في معركته كان من أبناء محافظة أبين، ومن الواضح بالمقابل أن الحشد الذي استندت إليه جبهة المعارضة كان من أبناء محافظتي لحج، وحضرموت."[1]

واستطاع علي عنتر استخدام القاعدة القبلية وتحريض القبائل من خلال زياراته التي قام بها إلى كل من لحج، والضالع، وردفان، ويافع. وألقى خطابات تحدث بها عن تجاوزات علي ناصر محمد، وكانت هذه التجاوزات تتمثل، في أن علي ناصر، بنى فندق عدن، بملايين الدولارات، وحوله لقلعة للرأسمالية، وأن علي ناصر، يجري المياه في شوارع عدن، والقبائل محرومة من الماء. وكان يقصد بجملته الأخيرة بحيرة المياه التي أنشأتها بلدية عدن في الساحة العامة الواقعة أمام الفندق!! " لأن علي عنتر لم يكن يعرف أن مياه النافورة أو البحيرة دائرية تعود من حيث تأتي"!!!.

ولجأ علي ناصر محمد مع بعض رفاقه إلى اليمن الشمالي.. وخلال الأسبوع الأول من المعارك انقسم الجيش على نفسه وكذلك قوى الأمن. وكانت الاشتباكات تعم المدن والقرى والجبال. وجذب القتال الميليشيات ورجال القبائل المسلحة تسليحاً جيداً، وكل قبيلة تؤيد رموزها في الحكم أو المعارضة. وأقفلت الطرقات الست بين المحافظات، وقطعت وسائل الاتصال فيما بينها."[2] وحتى الإذاعة لم تعد واحدة، إلى جانب راديو عدن الرسمي الذي يسيطر عليه رئيس الدولة ومؤيدوه، بدأ البث من إذاعة جديدة باسم الانقلابيين. واحتدم القتال بين رجال علي ناصر محمد، والانقلابيين، وامتدت إلى القرب من المطار وعلى كل الطرق

---

١) ناصر قنديل: مرجع سابق، ص٤٠.

٢) مجلة الوطن العربي: السنة٩، العدد(٤٦٧) الجمعة ٢٤-٣٠ يناير ١٩٨٦م.

المؤدية إلى العاصمة، وسمع في وسط عدن انفجارات قوية وعنيفة، واستخدمت المدفعية الثقيلة، وقطعت إمدادات الكهرباء والماء، وتوقفت إذاعة عدن عن البث."[1]

لقد كانت المجزرة التي ذهب ضحيتها" ٤٢٣٠ عضواً في الحزب الاشتراكي اليمني" لقوا مصرعهم خلال الأحداث الدامية التي وقعت في عدن، وأعلنت حكومة عدن أن الأحداث استمرت اثني عشر يوماً، وأسفرت عن الإطاحة بالرئيس علي ناصر محمد، وأن حجم الخسائر المادية بلغ(٣٩، ٦ مليون دينار يمني)، أي ما يقارب(١١٥ مليون دولار)."[2]

وفي حوار أجري مع جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في لقائه مع محرر مجلة الوسط."[3] أجاب على سؤال عن العنف، والسابقة الدموية التي شهدتها عدن، في ١٣ يناير ١٩٨٦م، قال:" السابقة التي تشيرين إليها كانت حرباً علنية وليس في تاريخ الاشتراكي ما يشير إلى لجوئه للاغتيالات السرية لتصفية حسابات تثيرها خلافات عقائدية، وعندما وقع الصراع على السلطة في الجنوب عام ٨٦م، كانت المواجهة علنية وتحمل كل طرف في هذه المواجهة مسئولياته. اختلفت القيادات، حينذاك على برامج وقرارات ووجهات نظر متباينة.»

بعد تلك التجربة القاسية، شهد الحزب الاشتراكي تغييراً منهجياً كبيراً غير الاشتراكي نفسه، وغيرته تلك الأحداث الدامية. أحداث كانون الثاني(يناير٨٦م)، كانت واحدة من الكوارث التي دفعت الحزب الاشتراكي إلى إعادة النظر في ذاته وفي برنامجه وفي أفكاره."

إن النزاع المسلح الذي جرى في عدن لا مبرر له وكان غير متوقع، ومن أسبابه الرئيسية مخلفات الماضي التي لم تذلل بعد وهي الروابط القبلية القوية التي تشد

---

١) مجلة آخر ساعة، عدد(٢٦٧٤) ٢٢يناير١٩٨٦م" تقرير خاص: عادل رضا".

٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد(٤٩)، السنة١٣، يناير ١٩٨٧م، ص٣١٤.

٣) مجلة الوسط – لندن، العدد (٢٤)، بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٢م.

غالبية السكان حتى العناصر التقدمية، وتأثير العداء من الخارج، وضعف التقاليد الديمقراطية، ونزعة اللجوء إلى السلاح لحل الخلافات، هذه النزعة التي كانت متأصلة في اليمن الجنوبي، منذ العهد الاستعماري، "[1]

لقد ترتب على ذلك نتائج من المقدمات التي سبقت، وهي أن الإيديولوجية الماركسية فشلت في الشطر الجنوبي من اليمن، وعندما تبنى الحزب الاشتراكي الحاكم الإيديولوجية الماركسية تحول إلى حزب تابع، غلب مصالح الدولة الأجنبية على المصالح الوطنية والقومية."[2]

ويشير محمد السعدي، نائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى إلى سلسلة من الوقائع التي مارسها علي ناصر محمد بحق معارضيه، بدءاً من محافظة أبين نفسها بأن أكثر من سبعمائة كادر حزبي مدني وعسكري قد أبعدوا، وتم نفيهم أو تقليص صلاحياتهم.

ويضيف "القيرحي" الذي يشرف على أعمال محافظة أبين، أن علي ناصر، ساعد على صعود أمين إلى مراكز قيادية لولائهم الأعمى له.

أما رئيس لجنة التدقيق بالحسابات وعضو اللجنة المركزية محمد محسن، فيقول: "إن علي ناصر، لجأ إلى حماية مناصريه في أية محاسبة حزبية أو حكومية مهما كانت جرائمهم والمثال" نجيب محمد إبراهيم" مدير وكالة أنباء عدن، الذي أدين باختلاس مبلغ" خمسين ألف دولار"، وأعيد إلى منصبه رغم ذلك. وأيضاً مدير مؤسسة التجارة الخارجية، أحمد عويض، الذي أدين باختلاس ثلاثين ألف دولار"[3]. دولار"[3].

وظلت البلاد بدون حكومة أو سلطة حوالي شهر، وانقسمت عدن إلى قسمين، قسم يسيطر عليه أنصار علي ناصر محمد، بما فيه مطار عدن الدولي،

---

١) مجلة دراسات اشتراكية: السنة ١٥، مارس١٩٨٦م.

٢) الحدث.. والمستقبل، منشور صادر عن أنصار الجبهة القومية، ص ٧١.

٣) ناصر قنديل: مرجع سابق،ص١٩.

وحي السفارات وعدن الصغرى، والتواهي، والآخرون تمتد سيطرتهم إلى لحج.وصاغت القيادة الجماعية سياستها في التعامل مع الوضع في ثلاثة أبعاد وهي:

- حسم سريع للمواجهة العسكرية في العاصمة، والانتقال إلى المحافظات الأخرى، ويقول سالم صالح محمد، "لقد رفضنا كل مساعي وقف النار.. والفصل بين المقاتلين لأنه إضفاء للشرعية على التقسيم، لقد قلنا للجميع، إن الصراع شأن داخلي وسنعرف كيف نسوى خلافاتنا".
- رفض مساعي التدخل. ودعت القيادة الجماعية، القيادة الليبية إلى التراجع عن فكرة إرسال وحدات عسكرية إلى عدن للفصل بين المقاتلين.
- وعندما وصل علي ناصر محمد، إلى صنعاء، حذرت القيادة الجماعية من مساعي التدخل:" الرجعي الإمبريالي"وحذرت موسكو الدول الأجنبية على اعتبار أن الصراع شأن داخلي.

وكان موقف اليمن الشمالي من الأحداث هو الصمت تجاه الموقف. ويعلق عبد العزيز الدالي، وزير الخارجية في اليمن الجنوبي، أنه كان التشدد، من خلال بياناتنا من مخاطر التدخل الخارجي الذي سيتخذ من الشمال، لما لأعداء الحزب من مواقع هناك.

وقد أدانت الجبهة الوطنية في الشمال موقف القيادة الجماعية، وأعلنت تأييدها لشرعية الحزب. وقد أخذت التخوفات كثيراً من استخدام اليافطة الفلسطينية كغطاء للتدخل الأجنبي لأنها تملك موقعاً عسكرياً في عدن وصنعاء على السواء. وقد أثارت هذه التخوفات من قيام ياسر عرفات بتشكيل غرفة عمليات لمتابعة أحداث عدن، منذ اليوم الأول للأحداث الدامية.

وقد سمحت لفرقة عسكرية فلسطينية بحماية فندق عدن لحساب علي ناصر محمد، ولذلك أرسلت القيادة الجماعية برقية تحذير عبر موسكو، لياسر عرفات، من التدخل ومغبة خطوته بإعلان استعداده لتحريك قوات سلام نحو الحدود."[1]

---

١) ناصر قنديل: مرجع سابق، ص١١٥.

وأسفرت الأحداث عن مقتل ستة عشر ألف يمني، من بينهم أكثر من ثلاثة آلاف كادر حزبي ومدني وعسكري، بين طبيب ومهندس، وضابط، كما خسرت اليمن ما يزيد حسب تقديرات البنك الدولي عن أربعة مليارات دولار، أي ثمانية أضعاف موازنتها السنوية."[1]

وهكذا كانت الأحداث الدامية تعبر بصدق النتائج لدكتاتورية الحزب الواحد، وفشله في تحقيق الرفاهة حتى لنفسه وإن كان الحزب مستأثراً بالسلطة والمال، لكن آليات حكمه كانت غير ناجحة وكان البديل هو الدعوة إلى تطويع الحزب بقبول مشاركة الرأي الآخر..

obeikandl.com

---

١) المرجع نفسه، ص١٢٨.